

في العمق

تذبذب علاقات السودان مع إثيوبيا
يقلل من فرص التسوية بينهما

المواقف المتباينة من القضايا العالقة تسهم في استمرار الغموض الذي قد يصبح سياسة هدامة



تقريب وجهات النظر خطوة البداية لإنهاء المشاكل

السودان ومصر، واستخدام "التبعية" يفجر حساسيات سودانية قديمة. ورفض الربط الخفي بعض القوى السياسية في الخرطوم إلى تعمد التركيز على الخصومية السودانية والباعدة عن الحسابات المصرية مع إثيوبيا، وجاء الموقف من الخيار العسكري واضحا كدليل على التباعد، فعندما لوحت القاهرة به تصادت الخرطوم في التركيز على اللبونة، في محاولة لنفي الارتباط الشرطي بين الجانبين، ودحض ما يتبرده داخل أديس أبابا حول "مؤامرة عسكرية تحكيها مصر واقفقت بها السودان".

واحد تفسيرات التذبذب والتي لم تحظ بمكاشفة سياسية واضحة تتعلق بتدني العلاقات على المستوى الشعبي بين الخرطوم والقاهرة، فوسط توثيق أواخر التعاون لا تزال هناك هواجس مكتومة حيال مصر، ويعيد البعض نكاح جراح تاريخية، بينما تحرص السلطة الانتقالية على تأكيد أن العلاقة مع إثيوبيا تنأى عن الحسابات المباشرة مع القاهرة، كي تخرجها بعيدا عن صفتي "التبعية والتأمر".

مع عدم استبعاد الصدام
السياسي بين الجارين
يتراجع الحديث عن التوازن
الإقليمي الذي أرادته
بعض القوى

ومع عدم استبعاد الصدام السياسي بين السودان وإثيوبيا يتراجع الحديث عن التوازن الإقليمي الذي أرادته بعض القوى، لأن ما رشح من رؤى الفترة الماضية يمكن أن يتسبب في تحول التذبذب إلى ارتباك ثم إنفلات وفوضى، فالصعيد المستمر بات ورقة رابحة في أيدي قوى مؤثرة في القرار داخل البلدين.



الحدود المتنازع عليها بين السودان وإثيوبيا

يدور نزاع منذ عقود بين البلدين على منطقة الفشة الحدودية



مع تعنت إثيوبيا وإصرارها على مواقفها تجاه السودان سواء في ما يتعلق بالحدود أو سد النهضة أو حتى أزمة المهجرين من إقليم تيغراي، تتزايد سخونة التوتر القائم بين البلدين ويجر العلاقات إلى مربع التذبذب الذي لن يزد من المشاكل العالقة إلا تصدعا، مما سيفضي إلى تقلص فرص التسوية حتى مع وجود وساطات إقليمية تحت مظلة الاتحاد الأفريقي أو دولية تحت مظلة مجلس الأمن.

محمد أبو الفضل

القاهرة - كشفت التطورات الأخيرة عن تصورات تم عن تباين في الموقف السوداني من إدارة العلاقات مع إثيوبيا، وأن هناك صعوبة بالغة في استئناف الطريق الذي يفضي فيه مع تشابك القضايا محل الخلاف بين البلدين، وصارت عملية تبني مواقف حاسمة مسألة بعيدة المنال، تقلل من فرص الوساطة ونجاح التسوية السياسية بينهما. ويخل التذبذب الحالي في الطروحات بالتوازنات الإقليمية التي رأيت في وقت سابق أن العلاقة بين الجانبين يمكن أن تشهد تقدما يقود إلى مزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة، وما يحدث الآن من تراشقات على وقع الأزمات الشائكة يفضي إلى نتيجة لا ترغب فيها قوى توقع تحسنا بينهما.

التباين الحاصل في
تعاطي السودان مع
إثيوبيا يعود إلى طبيعة
الأزمات نفسها والأجواء
السياسية داخل البلدين

ويتجاوز التغيير فكرة تأثير الموقف المباشر من أزمتي سد النهضة والحدود، أو لأجني إقليم تيغراي والخوف من عودة شبح الحرب بالكالم، ويصل إلى درجة تبني توجهات مختلفة في تفاصيل الحالة الواحدة، بشكل يؤكد أن هناك مساحات لا تزال غاطسة في المواقف النهائية تسهم في استمرار الغموض الذي قد يصبح سياسة هدامة.

ما خيارات الحل

أكدت الحكومة السودانية الاثنين الماضي "فئة السودان في الاتحاد الأفريقي وقيادته لجهود الوساطة للوصول إلى حلول سريعة وناجحة لمسألة سد النهضة"، بعد تصريح سابق لوزير الري ياسر عباس وصف فيه الاتحاد الأفريقي بـ"المنحاز" إلى إثيوبيا، وعقب الإصرار على تنفيذ المقترح الخاص بالوساطة الرباعية التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بجانب الاتحاد الأفريقي، وتشير في محتواها النهائي إلى عدم الوثوق في جهوده الرامية لحل أزمة سد النهضة.

وأعلن السودان أن وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي ستبدأ جولة خارجية تؤكد فحواها أهمية البعد الأفريقي في حل أزمة سد النهضة، حيث تشمل الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وأوغندا. وتهدف الجولة للإشارة بعدم إهمال الدول الواقعة ضمن حوض النيل، لكن تزامنها مع لجوء الخرطوم إلى مجلس الأمن الدولي لعرض القضية عليه، والتهديد بمقاضاة الشركة الإيطالية المسؤولة عن الإجراءات الفنية في المشروع، يقلل من هذا الهدف، ويحولها إلى جولة للعلاقات العامة، غرضها تحديد دول حوض النيل. وتمتد المروحة إلى الموقف من الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا، فمن التلويح إلى السيطرة على منطقة

الانتخابات المبكرة
في الجزائر فرصة لإعادة
تدوير الأحزاب القديمة

الجزائر - تستعد الجزائر لتنظيم انتخابات نيابية مكررة بحلول 12 يونيو المقبل، وفيما يبقى الهدف المعلن هو تجديد السلطة التشريعية (البرلمان) بحسب ما أكد الرئيس عبدالمجيد تبون، فإن مراقبين يرون أن لا تغييرات ستطرأ على خارطة السياسة في البلاد. وإلى جانب الإرادة السياسية المعلنة للرئيس الجزائري في تجديد العمل النيابي، بعيدا عن شبها المال الفاسد التي طالت المجلس السابق، ستفضي الانتخابات النيابية المبكرة إلى تغيير تركيبة المجلس المقبل.

ويفرض قانون الانتخابات الجديد، قواعد انتخابية تصب في خانة التجديد، حيث يمنع كل من سبق ومارس عهدتين برلمائيتين من الترشح للاستحقاقات المقبلة، ما يعني أن النواب الذين عُرفوا طويلا في المجلس الشعبي الوطني سيرمون من الترشح.

كما يشترط القانون المناصفة بين الرجال والنساء ومن لم يتجاوز سنة 40 سنة في قوائم الترشحات، إلى جانب ثلث من الحاصلين على مستوى جامعي. وهذه البنود الجديدة، ستوظف في إطار نمط انتخابي يعتمد على القائمة المفتوحة بدل القائمة المغلقة. وتسمح القائمة المفتوحة للنائب بترتيب المرشحين داخل القائمة الواحدة حسب رغبته، بخلاف المغلقة التي كانت تفرض عليه اختيار القائمة كما هي، وفق ترتيب الحزب دون إمكانية التصرف فيها. وكل هذه العوامل ستجعل مصير تركيبة المجلس الشعبي الوطني المقبل بيد الناخبين وحدهم.

وكان النائب عن محافظة الأغواط جنوبي العاصمة، قد دعا قيادة حزبه إلى عدم خوض الانتخابات النيابية، قبل أن يدخل في قبضة حديدية ويتم إرجاعه في خاتمة المناوئين للقيادة الحالية المظلة على وجه الخصوص في الأمين العام أبو الفضل بعجي.

وذكر قساري لـ"العرب"، أن "الاستحقاق الانتخابي المرتقب لا يمكن الرهان عليه في حلحلة الأزمة، إن لم يكن هو جزء من الأزمة نفسها، ففي ظل غياب الإجماع الداخلي، وعدم الاستقرار الذي يسود البلاد والقوى السياسية الكبرى، لا يمكن الحديث عن برلمان جديد بشرعية شعبية".

وأضاف "الاستحقاق كان بالإمكان أن يكون فرصة مواتية لحزب جبهة التحرير الوطني، ليكون نقطة تحول للترفع للمشاكل الداخلية والتنظيمية للحزب، ولعب ورقة الوقت لردم الهوة مع الشارع".

ولفت المتحدث إلى أنه "كان بالإمكان أن تكون الانتخابات التشريعية نتوجها لمسار سياسي توافقي بين جميع الجزائريين، لاسيما أولئك الغاضبين والمحتجين في الشوارع، وكان بالإمكان أيضا أن تكون مخرجا ناجعا من الأزمة"، مستدركا " لكن مع استمرار نفس الظروف والمناخ فلا يعمل عليها أن تحقق المتغنى المذكور، بل ليس بعيدا أن تكون إضافة جديدة للأزمة الجزائرية".

وفرض تبون خارطة الطريق الانتخابية الخاصة به من دون أن يأخذ بعين الاعتبار مطالبة الشارع بدولة القانون والانتقال الحقيقي نحو السيادة الشعبية ويقضاء مستقل. وأسبوعيا، تتواصل احتجاجات حراك الشارع رافعة شعارات متجددة تطالب بتغيير جذري لنظام الحكم، فيما تقول السلطات إن التغيير يكون مندرجا وغير صناديق الاقتراع.

وأشار إلى وجه بارزة في أحزاب مثل "جبهة التحرير الوطني" (الحاكم في عهد بوتفليقة) و"التجمع الوطني الديمقراطي" (ثاني أكبر حزب سابقا)، استقالته وقررت تشكيل قوائم حرة "لأنها تعلم أن البقاء داخل الأحزاب رهان غير مضمون".

ويشير مراقبون إلى أن الانتخابات المبكرة ستكون فرصة لإعادة تدوير الأحزاب القديمة بوجهات جديدة. واستبعد المحلل السياسي رضوان بوهيدل فوز حزب معين بأغلبية مقاعد المجلس، وأشار بوهيدل في تصريحات صحافية إلى أنه "من الواضح أن الأهور تنتجه إلى مجلس مشكل من فسيفساء، وسيستهي الأمر إلى تتكالت بين الأحزاب أو القوائم المستقلة، لتحديد الأغلبية التي ستحسم تركيبة الحكومة لاحقا".

وشهدت مرحلة تحضير الترشيحات إقبالا واسعا من قبل الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة (الحرية)، حيث اعتبر الرئيس تبون، في آخر حوار له مع مغربي وسال إعلام محلية "أن حجم الإقبال أكثر بكثير مما كان متوقعا".

وحسب آخر أرقام السلطة المستقلة للانتخابات، أسدت 1755 قائمة تابعة لأحزاب سياسية معتمدة، و899 قائمة مستقلة، ورغبتها في الترشح للانتخابات النيابية المقبلة بمجموع 4653 قائمة. ومدد الرئيس الجزائري الخميس مهلة جمع التوكيلات بخمسة أيام إضافية إلى غاية يوم 27 أبريل الجاري، وذلك بطلب من سلطة الانتخابات حسب بيان للرئاسة.

وحسب قانون الانتخاب يجب أن تزكى قوائم الأحزاب 25 ألف توكيل لناخبين عبر 23 ولاية (من بين 58 ولاية) بمعدل أدنى 300 توكيل في كل ولاية. وبالنسبة إلى قوائم المستقلين يجب أن تدعم كل قائمة بمئة توكيل على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبين الدائرة الانتخابية المعنية.

وفسر بوهيدل كثرة القوائم المستقلة، بأنها "نتيجة طبيعية لتراجع تأثير الأحزاب في المشهد العام". ويرأيه فيان "الكثير من الأحزاب التقليدية تحاول إجراء عمليات تجميلية على نفسها أملا في الظهور بوجه جديد، بعدما فقدت مصداقيتها أمام الشعب، خاصة لدى الحراك الشعبي الذي طالب باختفائها".

وأشار إلى وجه بارزة في أحزاب مثل "جبهة التحرير الوطني" (الحاكم في عهد بوتفليقة) و"التجمع الوطني الديمقراطي" (ثاني أكبر حزب سابقا)، استقالته وقررت تشكيل قوائم حرة "لأنها تعلم أن البقاء داخل الأحزاب رهان غير مضمون".

وأشار إلى وجه بارزة في أحزاب مثل "جبهة التحرير الوطني" (الحاكم في عهد بوتفليقة) و"التجمع الوطني الديمقراطي" (ثاني أكبر حزب سابقا)، استقالته وقررت تشكيل قوائم حرة "لأنها تعلم أن البقاء داخل الأحزاب رهان غير مضمون".

محمود قساري
الاستحقاق الانتخابي
المرتقب لا يمكن الرهان
عليه لحلحلة الأزمة